

معيار الدولي للمراجعة (315): تحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المراجع في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، من خلال فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية. يُركّز المعيار على تحديد مخاطر التحريف الجوهرى، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الاقرارات. يتضمن المعيار متطلبات تتعلق بإجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها، والفهم المطلوب للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، وتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها. تتضمن إجراءات تقييم المخاطر: **الاستفسارات: ** تُوجه الاستفسارات إلى الإدارة أو أفراد وظيفة المراجعة الداخلية، أو أفراد من خارج المنشأة، لتحديد مخاطر التحريف الجوهرى. * **الاجراءات التحليلية: ** تستخدم هذه الإجراءات معلومات مالية وغير مالية لفحص العلاقات بين البيانات، وتُقدم مؤشر مبدئي عام حول احتمالية وجود تحريف جوهرى. * **الملاحظة والتقصي: ** توفر هذه الخطوة معلومات عن المنشأة وبيئتها، مثل عملياتها، مستنداتها، تقارير الإدارة، والقوائم المالية الأولية.